المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 09-06-2007 العـــدد : 1960
الصفحـات : 18 المسلسل : 22

التعليم الجامعي:

منظومة تغطي كل الوطن

خلال جولته التفقدية الأخيرة في شمال المملكة وضع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حجر الأساس للمراحل الأولى لثلاث جامعات: هي جامعة الجوف بتكلفة تصل إلى مليار ريال، وجامعة تبوك بتكلفة تصل إلى ٤٧٥ مليون ريال، وجامعة الحدود الشمالية بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال، وبذلك تكون منظومة التعليم الجامعي في المملكة قد غطت كل مناطق البلاد في ترجمة فعلية لتوجيهات المليك بأن تشمل خطط التنمية كل مناطق المملكة، وأن تنال كل بقعة من بقاع الوطن السعودي نصيبها من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

وبوضع حجر الأساس لثلاث جامعات دفعة واحدة في شمال المملكة تكون خطة التوسع الكبير في التعليم الجامعي التي تنفذها وزارة التعليم العالي قد بلغت مداها، حيث تم إنشاء ٢٠ جامعة حكومية بينما لم يكن عدد الجامعات السعودية يتجاوز الثمانية قبل ٤ سنوات.

المشاركون في القضية

- معالي د. إبراهيم العواجي - وكيل وزارة الداخلية السابق والكاتب المعروف.
- أ.د. هاشم بن محمد علي مهدي - مستشار كرسي الملك فهد بجامعة لندن.
- أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري - عميد الدراسات العليا بجامعة القصيم وأستاذ إدارة الأعمال.
- د. صالح بن جاسم الدوسري: عضو مجلس الشورى.
- د. عبدالإله ساعاتي: أستاذ ووكيل كلية المجتمع بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.
- الأستاذ علي الشدي: كاتب صحفي

إعداد: نوال الجبر - توفيق نصر الله - سعد الحميداني - فؤاد نصر الله

في البدء يتطرق د.إبراهيم العواجي إلى المحور الأول الخاص بدلالات التوسع في البنيات الأساسية للتعليم الجامعي في المملكة قائلاً:

- إدراك حكومة خادم الحرمين الشريفين بأن التعليم بكل مراحله هو مفتاح التقدم والتنمية.. والاستثمار بالإنسان لأنه الأساس في بلوغ الغايات الوطنية.. كما أن استكمال حلقات تأسيس الجامعات بالمناطق المحرومة سابقاً هو دليل على تدارك الخلل وتحقيق المساواة في الفرص بين كل المناطق، وهو عامل سوف يساعد على تقليل الزحف إلى المدن التي بها جامعات أي الهجرات الداخلية التي أدت إلى تفريغ المدن الأخرى من سكانها المؤهلين والطامحين، ونأمل كما يقول د.العواجي أن يؤدي ذلك إلى الهجرة المعاكسة مما يخفف الضغط على المدن التي أصبحت بؤراً بشرية متزاحمة وتنمو عشوائياً. باختصار هذه الخطوة تضع لبنة في بناء وطن متوازن متقدم.

ويجزم الأستاذ علي الشدي بأن دلالات هذا التوسع في التعليم الجامعي هو اهتمام القيادة بأن توفر جميع قنوات التعليم العالي في مختلف المناطق، وألا تحصرها في المدن الرئيسية فقط مما يشكل ضغطاً على المدن الرئيسية، وجود هذه الجامعات في المناطق تشجع أبناء المناطق على مواصلة التعليم بدل أن يكتفوا بمراحل محدودة من التعليم، وبذلك تكون مشاركتهم في التنمية أو في عملية التنمية أقل مما يتوقع منهم.

الشباب السعودي طموح ويحب مواصلة تعليمه ولكن قنوات التعليم لم تكن كافية لاستيعاب جميع مخرجات التعليم العام أو التوجيهية أو

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 09-06-2007 العـــدد : 1960
الصفحـات : 19 المسلسل : 22

الثانوية، المؤمل أن يكون هذا التوسع مدروساً، وأن تكون هذه التخصصات تلبي حاجة سوق العمل.

أسس علمية

وعلى ذات السياق الذي تطرق إليه د. العواجي والأستاذ الشدي يقول د.صالح بن جاسم الدوسري: يخطئ من يتصور أن القفزة التعليمية التي تشهدها بلدنا معزولة عن سياق التطور، وجهود التحديث وكافة المحاولات الدؤوبة للنهوض بالبلاد على أسس علمية وضمن أطر محددة للحاق بالعصر، والتعليم كما يرى د.الدوسري هو البوابة الحقيقية للارتقاء بالفكر والسلوك، وربما يعرف الجميع أن الولايات المتحدة نفسها قد أحست في وقت ما أن اليابان ودول جنوب شرق آسيا قد حققت طفرة اقتصادية غير مسبوقة تراجعت معها صادراتها الأساسية فلما درست الأمر اتضح لها أن تعليمها قد تجمد عند حدود معينة فصدر كتاب «أمة في خطر»، وبناء على التصورات التي قدمها الكتاب تم تحديث المناهج، وحدث إصلاح واسع نهضت على أساسه العملية التعليمية، وقد انعكس ذلك بدوره في المعامل والمصانع ووحدات الإنتاج. والشيء نفسه نعثر عليه في تجارب شعوب مختلفة التوجهات والانتماءات، فمن الطبيعي إذن أن نشهد هذا التوسع الهائل في مجال التعليم الجامعي بالمملكة إذ هو يشكل المدخل الواقعي للنهوض

د. العواجي: نأمل أن تخفف هذه الجامعات الضغط على المدن التي أصبحت بؤراً بشرية متزاحمة!

بالمجتمع على أسس علمية رصينة، ويمضي د.صالح الدوسري موضحاً: ولعل الجامعات الجديدة التي تم إقامتها في مناطق مختلفة بالمملكة، مثل تبوك والجوف والحدود الشمالية هي إجابة عملية على أسئلة التحدي والتنمية؛ فلا يمكن الحديث عن تقدم علمي أو نهضة عمرانية أو حراك اقتصادي دون أن تلعب الجامعة دورها في تخريج كوادر مدربة علمياً، ومنفتحة على التجارب العالمية في تطوير البنية الأساسية، بل تطور الأمر ليشمل النهوض بالثقافة ذاتها التي هي العتبة الأولى للنهضة، ولنهوض المجتمع نفسه الذي تخدمه الجامعة فكما نعرف أن الجامعات في الفترة الماضية اقتصرت على المدن الرئيسية

أ.د. مهدي: نأمل أن تكون الجامعات الجديدة علمية بحتة لكي نواكب العالم

بالمملكة هذا شكل ضغطاً كبيراً على هذه المدن، وكذلك هجرة واسعة من مناطقهم إلى تلك المدن.

ويعتقد د.صالح الدوسري أن وجود مثل هذه الجامعات في مختلف مناطق المملكة ومدنها سيحقق لنا تنمية متوازنة ومتعادلة في جميع مناطق المملكة.

والعلوم التطبيقية أيضاً!

ويركز أ.د.هاشم بن محمد علي مهدي في بداية مشاركته في هذه القضية على «الأسس العلمية» التي أشار إليها د.صالح الدوسري حينما يقول:

- إذا استعرضنا مسيرة التعليم في المملكة فإننا نجد أن التعليم الجامعي - قبل ربع قرن - كان لا يلبي حاجات المجتمع بل ويميل إلى التعليم النظري أكثر منه إلى التطبيق العملي وممارسة الحياة من خلال الكليات التي تبحث في العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية؛ ولم يكن هناك كليات تبحث في العلوم التطبيقية؛ ولتغطية هذا العجز استعاضت وزارة التعليم العالي والوزارات والجهات المعنية بالابتعاث للخارج في العلوم التطبيقية كالهندسة والطب وما إلى ذلك؛ لأن التنمية في البلاد تحتاج إلى العلوم التطبيقية أكثر منها إلى العلوم الإنسانية وهذا لا يعني عدم حاجتنا إلى العلوم الإنسانية أو الشرعية، وإنما لكي نواكب المجتمع العالمي في تقدمه العلمي والتكنولوجي والحضاري يجب أن نركز على الكليات العلمية التي تدرّس العلوم التطبيقية؛ وهذا ما نأمله من هذه الجامعات أن تكون علمية بحتة كي تسهم في التقدم التقني وتواكب مسيرة التنمية، وتلغي معاناة الاغتراب لدى أبناء تلك المدن والمناطق؛ حيث كانوا يأتون إلى المنطقة الغربية أو الشرقية لاستكمال دراستهم خاصة العليا منها، أما الآن فلا حاجة لهذا الاغتراب في ظل وجود مثل هذه الجامعات التي أصبحت توفر لهم هذا النوع من التعليم في أماكنهم.

ومن جانبه يؤكد الأستاذ علي الشدي على أهمية البحث العلمي، وبأن تكون هذه الجامعات منارات للبحث العلمي، والبحث العلمي في مختلف المجالات هناك البحث العلمي في المجال الاقتصادي وفي

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 09-06-2007 العـــدد : 1960
الصفحـات : 20 المسلسل : 22

مجال التربة والزراعة وأيضاً في مجال التعليم والصحة.
كما ذكر سمو الأمير سلطان بن عبدالعزيز ولي العهد مؤخراً في ملتقى جمعية الاقتصاد السعودي، حيث ركّز على أن عملية التنمية يجب أن تقوم على بحث علمي وليس على اجتهادات شخصية؛ لذلك فإن هذه الجامعات من المؤمل أن تكون نواة لمراكز أبحاث في كل المناطق، وأن تكون من ضمن خدماتها ليس خدمات تعليمية فقط وإنما خدمات تعنى بالبحث العلمي والدراسات الميدانية لجميع الظواهر وجميع الأبحاث التي تهم المجتمع في حياته اليومية وتوجد الحلول للكثير من الإشكالات القائمة.

التنوع الرأسي!

ويلفت أ.د. أحمد بن عبدالرحمن الشميمري انتباهنا إلى أن تكدس الطلاب في جامعات محدودة له سلبياته العديدة. فجامعة واحدة مثل جامعة الملك سعود يزيد عدد طلابها عن (٦٠) ألف طالب وطالبة، ولا تبعد جامعة الإمام محمد بن سعود في نفس المدينة عن هذا العدد، وكذلك الأمر بالنسبة لجامعة الملك عبدالعزيز إذ لا تقل عن هذا العدد الكبير، فلنا أن نتصور كما يقول أ.د.الشميمري كم من الأعباء الإدارية والتعليمية التي يمكن من خلالها إدارة وتعليم ومتابعة هذه الأعداد في ظل التمدد والتوسع في القبول في حين أن الإمكانات البشرية والمادية لا تزال بنفس المعدلات السابقة، ناهيك عن هذا العدد المشتت من الموظفين وأعضاء هيئة التدريس من هم في حاجة أيضاً للإدارة ورفع مستوى الكفاءة والأداء.
وكلما زادت الجامعات من توسعها الأفقي زاد ترهلها الإداري وقلّت قدرتها على الرقابة والإشراف والمتابعة والتخطيط التنموي والتطويري، وهذا الداء قد استشرى في كثير من الخدمات

أ.د. الشميمري: مدن صغيرة في الغرب نمت وتطورت بمجرد أن أنشئ بها جامعة

التعليمية، وقد آن الأوان للتخلص من هذه المركزية سواء في التعليم العالي أو التعليم العام حتى يمكن لهذه القطاعات الحيوية القيام بمهامها بمرونة وحرية تكفل لها النجاح والاستمرار والنمو والتنافس محلياً وإقليمياً..
ويمضي أ.د.أحمد بن عبدالرحمن الشميمري قائلاً: ولذلك فإن أي توسع للتعليم في هذه البلاد يجب أن يبتعد عن تجربة التوسع الأفقي ويتيح للتعليم تنوعاً رأسياً يرسخ دعائم المنافسة في التميز والإبداع والتفوق ويتيح الفرص للنمو المتوازن لمناطق المملكة المختلفة، ويساعد على قيام المدن الصغيرة وبنائها والتوطين السكاني وإيقاف الهجرة من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، ونحن نرى في الغرب المتقدم مدناً صغيرة قامت ونمت وتطورت بمجرد أن أنشئ فيها جامعة.

تأخرنا كثيراً

ويعتقد د.عبدالإله الساعاتي في تناوله لمحاور هذه القضية أننا تأخرنا كثيراً في التوسع في التعليم الجامعي، وعندما أدركنا أننا تأخرنا سارعنا راكضين إلى فتح الجامعات في مناطق المملكة المختلفة، ويضيف د.الساعاتي: والتوسع هذا هو في واقع الأمر ظاهرة إيجابية

د. الدوسري: لابد من الحرص على أن تكون لكل جامعة خصوصياتها وبرامجها المستقلة

تلبي احتياجات فعلية سيما وأن نسبة النمو في خريجي الثانوية تبلغ ١٢,٦٪ وهي نسبة عالية تجسد الحاجة الماسة إلى توسيع قاعدة التعليم الجامعي.
ولا شك أنه سيكون لهذه الجامعات دور كبير في التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في المناطق التي أنشئت فيها.. حيث ستكون مصدر إشعاع حضاري في هذه المناطق كما سيؤدي قيامها إلى بقاء أبناء المناطق في مناطقهم ليساهموا في تنميتها، وسيكون لها انعكاساتها الإيجابية في دعم ونجاح الإستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.. ودعم خطط التنمية الخمسية وتوفر قنوات جديدة للبحث العلمي.. والبحث العلمي محور هام من محاور الجامعات.

نقطة تحول

ولا يشك أ.د. هاشم مهدي في تعليقه على المحور الثاني من هذه القضية بأن التعليم الجامعي مهم جداً في تأصيل الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية في هذه المناطق؛ ولكن يجب على هذه الجامعات المشاركة بفعالية في حل مشكلات المجتمع، فعليها على سبيل المثال أن تضع الخطط المستقبلية لاستيعاب خريجي المرحلة الثانوية، وأن

تضع الخطط لتدريب العمالة في المصانع والشركات وتدريب موظفي الدولة على رأس العمل، وخطط أخرى للتنمية الصناعية والتجارية والمالية.
وعل ذات الإيقاع يؤكد د.صالح الدوسري بأننا لا بد أن نحرص على أن تكون لكل جامعة خصوصيتها وبرامجها المستقلة؛ التي يمكن من خلالها خدمة المجتمع وتطويره وتغليب جوانب معينة في التخصصات العملية حتى يمكن ربط القدرة التعليمية بالاحتياجات المجتمعية دون أن يعني ذلك تخلياً عن الأسس والثوابت الأكاديمية؛ ولكي تعمل هذه الجامعات على دعم خطط التنمية الشاملة في مناطق المملكة المختلفة وفقاً لاحتياجات كل منطقة، فهناك إستراتيجية شاملة للنمو البشري في المملكة لا بد أن تدعمها الجامعات الوليدة بحيث تنشأ علاقة صحية.
ويجزم د. إبراهيم العواجي كذلك بأن الجامعات الجديدة تشكل نقطة تحول في جهود التنمية إذا ما رافق ذلك تطوير أو تغيير نوعي في كافة جوانب التعليم العالي بحيث تتجه برامجها نحو إعداد الإنسان المنتج، الإنسان المؤهل للعمل، الإنسان القادر على مسؤوليته كمواطن فاعل لا إلى مواطن بالاسم عبء على العملية التنموية الشاملة. ويضيف د.العواجي: وإذا ما ولدت هذه

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 09-06-2007 العـــدد : 1960
الصفحـات : 21 المسلسل : 22

الجامعات ولادة صحيحة فسوف تجعل من أبناء هذه المناطق قوة عاملة تلعب دوراً حيوياً في دفع عجلة التحديث التي تطمح إليها المملكة؛ والتي تمثل مخرجات التعليم الحالية عقبة في بلوغ الغايات الكبرى.

ويشير أ.د. أحمد الشميمري إلى ضرورة وضع خطط واضحة ومرسومة لبناء هذه الجامعات وتحديد دورها ضمن منظومة خطة التعليم الجامعي المستقبلية (آفاق) سيكون أمراً هاماً وحاسماً وبقدر ما نحتاج إلى خطط مستقبلية لوضع الأهداف الإستراتيجية فنحن أمام تحد كبير لوضع هذه الخطط ضمن إطار زمني معين يندرج بدقة في الخطة الخمسية القادمة، ويتم التأكد من تكامل خدماتها كجامعات بمجرد تكامل الخطة الزمنية ومستلزماتها ومتطلباتها.

وفي تصور د.عبدالإله ساعاتي أننا مازلنا بحاجة إلى المزيد من الجامعات.. وفي المدن الكبرى مثل الرياض وجدة بحاجة إلى أكثر من جامعة.. وفي ذات الوقت جامعاتنا بحاجة إلى تطبيق تقنيات التعليم عن بعد لأنه مستقبلاً لن تكفي الجامعات الحاجة المتزايدة للسكان، ولا بد من استخدام التعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني.

تفعيل المنظومة

ويشدد د. صالح الدوسري في رده على المحور الثالث عن

د. الساعاتي: جامعاتنا بحاجة إلى تطبيق تقنيات التعليم

الإستراتيجية التي تفعّل هذه المنظومة الضخمة من الجامعات بشكل يدعم إستراتيجية تنمية الموارد البشرية قائلاً:

- لا بد أن تكون هذه الإستراتيجية شاملة للنمو البشري في المملكة تدعمها تلك الجامعات، بحيث تنشأ علاقة صحية بين مدخلات ومخرجات المنظومة التعليمية من جهة وبين متطلبات المجتمع المختلفة، وألا يقتصر دور هذه الجامعات على تخريج الكوادر المطلوبة بل العمل على تنمية وتطوير هذه المجتمعات من جميع الجوانب، وأن يكون للبحث العلمي دوره في ذلك بجانب دعم وتشجيع المبدعين والموهوبين بإتاحة الفرصة لهم بتقديم إبداعاتهم ومقترحاتهم التي تطمح للرقي بمستقبل المملكة؛ ويجب على الجامعات أن تعمل جاهدة على تفعيل وتشجيع البحث العلمي الذي يصب في تقدم وتطور المملكة وتحقيق أهداف خطط التنمية فيها.

اتحاد أو هيئة

ومن أجل تفعيل هذه المنظومة الضخمة من الجامعات في المملكة يقترح أ.د.هاشم مهدي أن يكون هناك اتحاد أو هيئة تجمع الجامعات السعودية تحت مسمى (هيئة الجامعات السعودية).. صحيح أن هناك وزارة للتعليم العالي ومجلساً للتعليم العالي؛ ولكن هذا لا

الشدي: هذه الجامعات من المؤمل أن تكون نواة لمراكز أبحاث في كل المناطق

يغني عن وجود هذه الهيئة المستقلة التي تمثل هذه الجامعات أسوة بالهيئة السعودية للتخصصات الطبية تكون مهمتها التنسيق بين الجامعات؛ أولاً فيما يتعلق بقبول الطلاب خريجي الثانوية العامة واستيعابهم في التخصصات المختلفة، وثانياً في إعداد برامج التدريب المهني، وثالثاً وضع الحلول العلمية ومعالجة خطط التنمية على المدى البعيد والقصير.

ويقترح أ.د. مهدي كذلك إنشاء هيئة مستقلة للبحث العلمي تساهم فيها كافة الجامعات مهمتها رصد ومتابعة ما يجري في العالم من بحوث علمية مختلفة في كافة الميادين. وأن تقوم هذه الهيئة مطالبة كل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية بتقديم بحوث في مجالاتهم؛ وهذه البحوث تكون ليس من أجل الترقية العلمية بل من أجل إثبات صلاحية الأستاذ الجامعي للتدريس في الجامعات، وضمان استمراريته، لأننا نرى كثيراً من أساتذة الجامعة قد توقفوا عن البحث العلمي بمجرد حصولهم على درجة الدكتوراه، وبالتالي توقف عطاؤهم وهذا ينعكس سلباً على مستوى الطلاب.

ذاك الزمان!

ويؤكد أ.د. أحمد الشميمري بأننا أمام تحد آخر ينقلنا من مجرد التوسع العددي في الجامعات إلى التوسع النوعي والمنافسة العلمية. ويجب كما يقول أ.د.الشميمري أن يمضي ذلك الزمن الذي يعتمد على الإحصاءات الكمية في عدد الخريجين والخريجات إلى زمن يرتكز على المعايير النوعية في المخرجات والإحصاءات. إننا كما كنا ننادي وننتظر التحول من التوسع الأفقي إلى التوسع الرأسي فإننا نتطلع إلى أن تستمر سياسات التعليم العالي في هذا الإطار. ويعني ذلك أن نركز على ثلاثة جوانب أساسية في التعليم العالي، أولاً: التميز البحثي والإبداع؛ وذلك بدعم روح التعليم الحر وتشجيع الاختراعات والتجارب العلمية والمشاريع المبادرة ضمن منهجيات تتحرر من قيود التلقين إلى رحابة التفكير والإبداع والتأمل والتطبيق. ثانياً: التوسع في الدراسات العليا، فهي المقياس العلمي لتقدم الشعوب ثقافياً وتعليمياً. ثالثاً: التميز المناطقي فكل منطقة من مناطق المملكة لها ميزة تنافسية تميزها عن غيرها من مناطق المملكة، وعندما تتعرف الجامعات على ميزاتها التنافسية المستدامة تستطيع أن تقدم للوطن شيئاً مختلفاً كما هو الحال في الغرب المتقدم.

المرتكز الأخير

وفي الختام فإن وجود الجامعة كما يرى الأستاذ علي الشدي سيهيئ للشباب التأهيل المناسب؛ وهذا التأهيل هو المرتكز الأساسي لعملية التنمية؛ فالإنسان هو الرقم المهم في عملية التنمية وفي جميع المشروعات التي يتم تنفيذها؛ ولذلك فإن وجود هذه الجامعات سيوفر أعداداً أكبر من المؤهلين الذين يستطيعون إدارة مشاريع التنمية في مناطقهم؛ وهذا هو الهدف الأسمى لإيجاد مثل تلك الجامعات في مناطق المملكة المختلفة.